

CD/PV.451

24 March 1988

ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الحادية والخمسين
بعد الاربعمائة

المعقودة في قصر الامم ، جنيف ،
يوم الخميس ٢٤ آذار/ مارس ١٩٨٨ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد بول يواكيم فون شتولبناغيل (جمهورية المانيا الاتحادية)

الرئيس : أعلن افتتاح الجلسة العامة ٤٥١ لمؤتمر نزع السلاح .

وفقا لبرنامج العمل ، سيواصل المؤتمر اليوم نظره في البند ٤ من جدول الأعمال والمعنون " الأسلحة الكيميائية " . بيد انه طبقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي ، يحق لأي عضو يرغب في اشارة أي موضوع متصل بأعمال المؤتمر أن يفعل ذلك .

ومثلما أعلن في جلستنا العامة الاخيرة ، سيقوم رئيس فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية للكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية ، الدكتور أولا دالمان من السويد ، بتقديم التقرير المرحلي للفريق المخصص الوارد في الوثيقة CD/818 حاملما نصلا الى نهاية قائمة المتكلمين العادية . وستتاح للاعضاء الراغبين في التعليق على التقرير المذكور فرصة التحدث بعد تقديمه مباشرة .

وحسبما بلغتكم أيضا في جلستنا العامة الأخيرة ، طلبت الي مجموعة ال ٢١ أن أضع أمام المؤتمر مشروع ولاية للجنة مخصصة تعنى بالبند ٢ من جدول الأعمال " وقف سباق التسليح النووي ونزع السلاح النووي " ، لاتخاذ قرار بشأنه وهو المشروع الذي عم اليوم بوصفه الوثيقة CD/819 . وعندما نفرغ من الاستماع الى الأعضاء الذين سيتحدثون اليوم ، سأعلق الجلسة العامة وأعقد جلسة غير رسمية للمؤتمر لتحديد ما اذا كان يوجد اتفاق بشأن مشروع الولاية . وبعد ذلك مباشرة ، سنستأنف الجلسة العامة لتناول الوثيقة CD/819 .

وأمامي على قائمة المتكلمين اليوم ممثلو المغرب ونيجيريا والهند فضلا عن رئيس فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية للكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية . واعطي الكلمة الآن لأول المتكلمين في قائمتي ، ممثل المغرب ، السفير بن هيمة .

السيد بن هيمة (المغرب) (الكلمة بالفرنسية) : سيدي الرئيس، انه ليسرني بشكل خاص أن اعرب لكم عن أحر تهانسي وتهاني وفدي بتوليكم رئاسة مؤتمرنا الذي تمثلون فيه جمهورية المانيا الاتحادية التي تقيم معها المملكة المغربية علاقات وثيقة من الصداقة المتميزة بالثقة والتعاون المثمر . ولقد قدمتم ، طوال عدة اعوام ، مساهمتم الشخصية في توطيد هذه العلاقات في الوقت الذي كنتم تضطلعون فيه بوظائف هامة في سفارتكم بالرباط التي قدرت فيها كل التقدير الخصال الحميدة التي تتحلون بها في هذا المحفل .

وبودي أيضا ان اعرب عن امتنان وفدي لسلفكم ، السفير هارالد روزه ممثل الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الذي ترأس أعمال مؤتمرنا خلال الشهر الماضي بالكفاءة والفعالية اللتين ألفناهما منه .

ويسرني أخيرا القيام بواجب سار هو أن ارحب بزملائنا الجدد السفراء سوليسبي ، ممثلة المملكة المتحدة ، والعربي ممثل مصر ، وازيكيوي ممثل نيجيريا ، ومارشان ممثل كندا ، ودي ازمبوخا ممثل البرازيل ، وسويكا ممثل بولندا . واني اتمنى لهم كل التوفيق في مهامهم وبودي التأكيد لهم عن كامل تعاون وفدي .

لم يسبق مطلقا أن عقد المؤتمر منذ نشأته دورة من دوراته في ظروف دولية مباشرة بخير جم بهذه الدرجة . وكل من مؤتمر قمة الدولتين العظميين بواشنطن ، والاتفاق بشأن ازالة القذائف القصيرة والمتوسطة المدى ، ومعاهدة تخفيض الترسانات الاستراتيجية المحتمل ابرامها ، ومواصلة

المفاوضات بشأن الأسلحة الفضائية بجنيف ، واللقاء المقبل بين الرئيس ريغان والأمين العام غورباتشوف المقرر ان يتم في موسكو في بداية الصيف ، يمثل مراحل هامة في عملية اعادة الاقرار التدريجية للثقة التي افتقرت لها في الماضي لسوء الحظ العلاقات بين الدولتين العظميين • والانفراج الذي بدأ والذي نأمل ان يتعزز ويبعث على ارتياح حقيقي ويبعث على امل كبير •

ويكاد لا يكون من الضروري التأكيد على ان المعاهدة بشأن القوات النووية المتوسطة المدى تمثل حدثا له بعد تاريخي كبير بما انه هو اول صك دولي منذ بداية العصر النووي يرمي الى تدمير مجموعة كاملة من أسلحة التدمير الشامل • ويكمن البعد التاريخي ايضا في كون المعاهدة تسجل الانتقال من مرحلة الحد من الأسلحة الى مرحلة وقف سباق التسلح • ولئن كان هذا الاتفاق محدودا من حيث الكمية ، اذ انه لا يشمل الا ٥ في المائة من الترسانة النووية العالمية ، فانه يبدئ بداية عصر جديد للعالم ، هو عصر عكس اتجاه سباق التسلح النووي ، ويسجل بداية تحريـر كوكبنا من الخطر النووي مجسدا بهذه الطريقة غلبة حكمة الانسان على جنون الأسلحة القاتل •

لقد احتاجت أكبر دولتين نوويتين الى أكثر من عشرة اعوام لمحاولة مواجهة تحدي تحقيق الأمن عن طريق نزع السلاح ، وهو تحد يواجهه المجتمع الدولي وقد أعرب عنه من خلال التحذير الوارد في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الاولى المكرسة لنزع السلاح والتي جاء فيها ما يلي : " الانسان امام اختيارين : فاما ان نوقف سباق التسلح ونشرع في نزع السلاح واما أن نواجه الفناء " •

وبإبرام الاتفاق بشأن القوات النووية المتوسطة المدى - وذلك على الرغم من طابعه الثنائي - فان طريق البقاء السليمة هي التي اتبعت • وريثما يتم نزع السلاح التقليدي وفي كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بهذه الطريقة بالتزاماته المتأتمية ، عن مسؤوليته الخاصة في حماية السلم والأمن الدوليين وصيانتهما •

واننا لنسجل بارتياح حقيقي ان العملية التي شرع فيها كل من موسكو وواشنطن منذ اعلان جنيف التاريخي لعام ١٩٨٥ قد أوقفت سباق التسلح النووي ودمرت جدار عدم الثقة النفسي الذي كثيرا ما استخدم لتبرير اقامة ترسانات هائلة •

وعلىنا مع ذلك أن نتوخى الحذر والانساق بفطر الغبطة • ويجب ألا ننسى ان المجتمع الدولي يطالب بمواصلة المفاوضات ويتمنى تتويجها بتحقيق الهدف الذي يحشد من أجله جهوده ، الا وهو تحقيق نزع سلاح عام وشامل ويمكن التحقق منه دوليا • ولا يمكن لمعاهدة واشنطن رغم اهميتها ان تمثل حدثا منعزلا ، وهي لا تمثل في رأينا الا مرحلة في عملية طويلة •

ويحمل الاتفاق المقبل المتعلق بالحد من الترسانات الاستراتيجية في طياته آمالا متزايدة أيضا • ومنذ بداية دورتنا ، أبدت اصوات موشوق بها رغبتها في أن يتسنى للزخم الحالي بأن يتواصل ويجر في أعقابه دولا اخرى •

وفي هذا السياق فان وفدي مستهيج للتعهد الذي كررت الاعراب عنه الصين ، التي أعلن ممثلها في ٢٣ شباط/ فبراير ما يلي : " ان الصين بوصفها دولة نووية ، لن تتهرب من النهوض بمسؤولياتها في صدد تحقيق الحظر الكامل والتدمير الشامل للأسلحة النووية " •

وفي ظروف لم يسبق مطلقا ان كانت مبشرة بخير جم بهذه الدرجة فيما يتعلق بنزع السلاح هناك سؤال وجيه وشرعي يفرض نفسه : ماذا يمكن أو يجب ان يفعل موعتمنا كمساهمة في تعزير الاتجاه الجديد الذي يبدو سائدا ؟

ان وفدي يشاطر الرأي الذي مفاده ان البشرية توجد في منعطف حاسم في تاريخها ، اذ انه منذ الحرب العالمية الاولى لم تكن الظروف ملائمة بهذه الدرجة لارساء أسس عالم خال من التهديد النووي . لذلك يتعين على الموعتم الا يقوت هذا الموعد الحاسم مع التاريخ ، وذلك بالاضطلاع بالولاية التي كلفه بها المجتمع الدولي بالاجماع في عام ١٩٧٨ . ولا حاجة للتذكير بطبيعة هذه الولاية ولكنه لا يمكن التغافل عن اخفاق الموعتم في مهمته التفاوضية . وذلك لا يعني ان الموعتم لم يفعل شيئا أو لم يبذل اية محاولة ولكن السبب في ذلك يرجع الى أن تدهور العلاقات الدولية حتى عام ١٩٨٥ قد كان له أثر سلبي على أعمال الموعتم . ومع الزخم المتولد الآن عن استئناف الحوار بين الشرق والغرب ، يجب على الموعتم ان يبدي قدرته على الافادة من هذا المناخ الدولي الجديد والانتفاع من كافة اوجه اسهامه الايجابية .

ولقد حان الوقت لموعتمنا ان يترك تحفظه جانبا فيجد في نفسه الدفع اللازم لاعطاء زخم جديد لأعماله . ويجب أن تستغل المعطيات الجديدة على الساحة الدولية استخداما كاملا من طرف جميع أعضاء هذه الهيئة قصد تمكينها من القيام بمهمتها الى جانب هيئات التفاوض الاخرى .

ولقد دأبنا على الاجماع في التأكيد بأن كافة المحافل التي تعنى بمفاوضات نزع السلاح ، الثنائية منها والمتعددة الاطراف ، تشكل كلا مترابطا ومتسقا . ويجب ان يوضع هذا التأكيد في حيز التنفيذ بطريقة معالجة للبنود المدرجة في جدول اعمال الموعتم .

وكثيرا ما كانت التعلقة المقدمة لتبرير جمود الموعتم بخصوص عدة مواضيع انعدام الارادة السياسية لدى جميع الاطراف . وفي رأينا ان هذه الارادة السياسية ، التي سمحت باحراز تقدم كبير في المفاوضات الثنائية سوف تظهر قريبا في ميدان عملنا ذاته . وحصول مثل هذا الاسهام لازم ان لم يكن ضروريا لمستقبل موعتمنا .

وفي هذا السياق فاننا لا نتمالك نفسنا من التفكير في دورة الجمعية العامة الاستثنائية المقبلة المكرسة لنزع السلاح التي ستنعقد بعد بضعة اسابيع في نيويورك . وستكون هذه الدورة مناسبة للقيام ، في جملة امور ، بتقييم نتائج موعتم نزع السلاح . ويرى وفدي بهذا الخصوص ان الدورة الاستثنائية المقبلة يجب الات جعل من هذا التقييم أولوية . ان هذه الدورة يجب ان تكون موجهة نحو المستقبل لا الماضي . ويجب ان تكون مهمتها الاولى نفع روح جديدة في آلية التفاوض هذه . وعليها أيضا ان تعطي القوة السياسية الدافعة لتعجيل عملية نزع السلاح ، ولا سيما عن طريق تعزير اطار المفاوضات المتعددة الأطراف كما يتسنى لهذه المفاوضات ان تكمل المفاوضات الثنائية .

واذا كان هناك بند من بنود جدول أعمال موعتم نزع السلاح تحظى أهميته وأولويته بالاجماع - ليس فقط اجماع أعضاء الموعتم وانما أيضا اجماع أفراد المجتمع الدولي - فهو البنود المتعلقة بحظر التجارب النووية . وهذا موضوع بحث عدد كبير من قرارات الجمعية العامة منذ ما يقرب من ثلاثة عقود ، وكثيرا ما يمثل النقطة المركزية في البيانات المدلى بها في الجلسات العامة في هذا الموعتم . وهذا الاهتمام المتزايد والذي لم ينل منه الزمن مطلقا انما هو التعبير عن الأهمية المطلقة المعطاة لمسألة ابرام معاهدة لحظر التجارب النووية .

غير انه لا بد لنا من ملاحظة أن درجة الأولوية والالاح الذي يحظى به هذا البند يناقضا واقع الامور •

فاننا نعلم انه اذا لم يتم بعد اعداد معاهدة بشأن هذه المسألة فان سبب ذلك يرجع الى الخلاف حول الولاية التي يجب ان تكلف بها اللجنة المخصصة لذلك • وكذلك فانه لم يعد أحد يشك في الجوهر السياسي لهذه الاختلافات • غير انه بقدر ما نفهم الطابع السياسي لهذه الاختلافات تبقى حائرين تجاه استمرارها اكثر من خمسة أعوام •

وهذا الوضع الذي حل فيه موعترنا والتميز بالتراخي يبعث على بالغ القلق وذلك لعدة اسباب •

فعدم قيام أي تفاوض بشأن هذا البند يتعارض مع الرغبة المعبر عنها عالميا لصالح ابرام معاهدة لحظر التجارب النووية • ومن شأن انعدام التفاوض هذا فضلا عن ذلك أن يقود الموعتر في المدى الطويل الى مرحلة فتور ، في الوقت الذي يناقش فيه المشكل ذاته على مستوى ثنائي منذ شهر ايلول / سبتمبر الماضي •

وهذا الوضع المتميز بالجمود مضر أيضا بمحفلنا ، نظرا للتفاعل القائم بين بنود جدول الأعمال الثلاثة المتعلقة بنزع السلاح النووي • وبديهي أن البند ٢ المتعلق بوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ، وكذلك البند ٣ المتعلق بمنع الحرب النووية ، يخضعان للآثار السلبية المترتبة عن حالة الجمود التي يتميز بها البند الأول •

وكان بودنا لو تغيرت هذه الحالة ونحن على ابواب دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح • وكان من شأن انفراج الوضع أن يمثل ردا ايجابيا من موعترنا على نداءات الجمعية العامة المتعددة والمتوالية بغية التفاوض على اتفاق بشأن هذه المسألة • غير ان الردح من الزمن الذي يفصلنا عن هذا الأجل لا يترك مجالا كبيرا للتفاوض •

ومع ذلك لاتزال ثقتنا كاملة باحتمال استفاقة موعترنا • لذلك فاننا نتمنى أن يستخدم الوقت المتاح لنا بتبصر لكي تفضي الجهود التي يبذلها مجموع الوفود الى نهج مشترك •

وبود وفدي ، بهذا الخصوص ، أن يؤكد على أن خلافاتنا حول أحكام الولاية ليست خلافات يتعذر التغلب عليها • وتقارب المواقف بين الدولتين العظميين حول القوات المتوسطة المدى يمثل دليلا على انه لا مستحيل في مجال التفاوض شريطة تواجد الارادة السياسية • لذلك فان الخلافات حول الولاية يجب ، في رأينا ألا تمنعنا من التوصل الى هدفنا المشترك : التفاوض على معاهدة تحظر التجارب النووية • وينطوي القرار ٢٦/٤٢ ألف وكذلك القرار ٢٧/٤٢ على عناصر لأساس الولاية • والتوفيق الحكيم بين جميع العناصر التي يقترحها القراران من شأنه أن يسمح بدون شك بالتوصل الى اتفاق حول الولاية قيد النظر •

لقد أنشئت مؤخرا اللجنة المخصصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي • وان كان انشاؤها قد جاء في وقت متأخر فانها تمثل بالنسبة لنا جميعا مدعاة حقيقية للارتياح نظرا للاهمية الخاصة التي نعلقها على هذه المسألة • وبعد ثلاثة اعوام من " الدراسات " و " التحديد " و " النظر العام " فيما يتعلق بجوهر المسائل المتصلة بمنع سباق التسلح في الفضاء يحق لنا أن نرى أن هذا العام هو عام التفاوض •

ولكن مثل هذا التطور ، الذي كان ليندرج في اطار سير الاحداث المنطقي طبقا للقرار ٣٣/٤٢ ، لم يتحقق • ومن السهل ان فهم خيبة أملنا ان لا نجد صلة بين اعتماد الولاية وبيان الرئيس • وتجاه مثل هذا الوضع لا بد من التحلي بالواقعية ، وتجدر الافادة من جميع العناصر التي من شأنها أن تساهم في تقدم أعمال اللجنة الخاصة ، أي نتيجة عمل ثلاثة أعوام ، ومواصلة مفاوضات جنيف الثنائية التي تشمل - في جملة امور - الأسلحة الفضائية ، ووجود السفير تاليهاردات ، الذي قدم في العام الماضي اسهاما رائعا في أعمال اللجنة المخصصة ، رئيسا للجنة •

لقد دخلت أعمال اللجنة المخصصة المكلفة بالتفاوض بشأن معاهدة لحظر الأسلحة الكيميائية في مرحلة حاسمة للغاية • فمن جهة بلغت المفاوضات في عام ١٩٨٧ ، وذلك خاصة بفضل المفاوضات الجارية فيما بين الدورات ، مرحلة متقدمة جدا • ومن جهة اخرى ، يشهد الحاح المجتمع الدولي أكثر فأكثر لكي تضي الصبغة النهائية على هذه الاتفاقية بأسرع ما يمكن •

وفي هذه الظروف التي تتميز أيضا بالمناقشات الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن الأسلحة الكيميائية ، يتعين على موعتمنا أن يستجيب للنداء الذي وجهته اليه الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ٣٧/٤٢ ألف • وقد حثت الفقرة الثالثة من هذا القرار الموعتم على أن يقوم، على سبيل الأولوية العليا ، خلال دورته لعام ١٩٨٨ ، بتكثيف المفاوضات بشأن تلك الاتفاقية ، وزيادة تعزيز جهوده وذلك ، في جملة امور ، عن طريق زيادة الوقت الذي يكرسه لهذه المفاوضات خلال السنة لكي يتم ، في أقرب موعد ممكن ، الاعداد النهائي للاتفاقية •

وتعد اعادة انشاء اللجنة المخصصة منذ بداية الدورة مبادرة مشجعة في حد ذاتها • وكذلك فان كون السفير سويكا ممثل بولندا يترأس هذه اللجنة من جديد ، بعد ان أظهر في رئاسة هذه اللجنة بالذات في عام ١٩٨٢ خبرته الواسعة ، يبشر بخير جم •

ويسرنا بهذه المناسبة أن نلاحظ بسرور حقيقي أن الرئيس الجديد قد استطاع أن يحفظ للجنة المخصصة ايقاع عملها وكذلك الاندفاع الذي اعطاها اياه سلفه طوال دورة عام ١٩٨٧ • والنتائج التي تم تحقيقها بفضل الجهود الجديرة بالثناء التي بذلها السفير ايكوس مشجعة ، لاسيما وانها تستخدم حاليا لحفز أعمال اللجنة المخصصة بقيادة السفير سويكا الذي يساعده منسقوا الافرقة العاملة الثلاثة على نحو ممتاز •

ولا ريب في أن مهمة هؤلاء المنسقين صعبة ولكنها ليست مستحيلة • لذلك فاننا نأمل أن يضافر جميع أعضاء الموعتم جهودهم ويضمنوا للجنة نجاح اعمالها خلال هذا العام الفاصل •

ويكون من المفيد التذكير هنا بأن انظار المجتمع الدولي مركزة على أعمالنا • وينتظر المجتمع الدولي من هذه الاعمال نتائج ملموسة تكون الرد الملائم على القلق الذي أعربت عنه الجمعية العامة لأول مرة في قرارها الآف ذكره ازاء التأخير المسجل في اعداد الاتفاقية • وبهذا الخصوص فانه لا يسرنا جدا لو تسنى لأعمال دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح أن تكفل بهذه المعاهدة • غير انه يبدو الآن ، وقد أوشك هذا الأجل على الحل ، ان هذا الهدف يتعذر تحقيقه بسبب مسائل عديدة معلقة ولا توجد أية علامات تدل على وشك حلها •

واستمرار الخلافات فيما يتعلق بمسائل عدم انتاج الأسلحة الكيميائية ، وتدمير المخزونات الاحتياطية القائمة ، ومنشآت انتاج الأسلحة الكيميائية ، ونظام التحقق بجميع جوانبه ، والاطار

المؤسسي الذي يسهر على أحكام الاتفاقية ، والمساعدة ، والتنمية الاقتصادية والتكنولوجية ، يجب الا ينال على الاطلاق من ارادتنا أو من عزمنا على تحقيق نجاح المفاوضات بشأن هذه الاتفاقية . ويجب أيضا الا تعطل هذه الخلافات سرعة السير الحثيث التي اكتسبتها اعمالنا خلال الدورة السابقة . وهذا ما يجعلنا نرى أن الابرام السريع لهذه الاتفاقية قد أصبح أمرا ضروريا وهذا الابرام ضروري لاسيما وان أجراس الانذار بالخطر في مجال الظروف القائمة ، الجزئية والاقليمية ، أصبحت ملحة أكثر فأكثر . ولا يمكن لهذه الحلول أن تحل محل الهدف النبيل الذي كان ولا يزال يتمثل بالنسبة لمؤتمرنا في الحظر الشامل والفعال لاستحداث وصنع وتخزين جميع الأسلحة الكيميائية وتدميرها . ولقد ساد مبدأ عالمية نزع السلاح على الدوام جميع المفاوضات التي أجريت في مؤتمرنا ، ولاسيما منها المفاوضات بشأن الأسلحة الكيميائية . فلنعمل معا لكي لا نعيد البحث في هذا المبدأ الذي يبدو تحقيقه وشيكا جدا منذ صدور البيان المشترك السوفياتي - الأمريكي في ١٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ الذي يعيد تأكيد الحاجة الى تكثيف المفاوضات المفضية الى ابرام اتفاقية عالمية فعلا يمكن التحقق منها .

وأمام مثل هذا التعهد ، يحدونا أمل كبير في أن نرى جميع أعضاء المؤتمر يضاعفون جهودهم ويتغلبون على الصعوبات بغية ابرام هذه الاتفاقية في أجل أقصاه عام ١٩٨٩ . وهذا الأمل لا تضاهيه الا ثقتنا بعزم جميع البلدان على عدم البخل بأي جهد بغية تحقيق نجاح هذه المفاوضات . وقد يبدو تفاؤنا منافيا للواقعية التي دأبنا على ابدائها في تصريحاتنا . غير ان هذا الشعور بتفاؤل ناشئ عن اعتقادنا الراسخ بأن تعقد المشاكل التي لاتزال معلقة ، والمصالح التجارية والعسكرية التي لاتزال تعرقل المفاوضات ، يمكن أن تعتبر جميعا لا حواجز ممتنعة بل اسبابا حقيقية تدفعنا الى المثابرة في البحث عن حلول مناسبة والى تكثيف اعمال اللجنة كيما تظهر اتفاقية الأسلحة الكيميائية الى الوجود في مستقبل قريب جدا .

الرئيس : أشكر ممثل المغرب على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة الموجهة الى الرئيس . أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا السفير ازيكيوي .

السيد ازيكيوي (نيجيريا) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي بأن أعرب عن سرور وفدي بروءيتكم ترأسون اعمال مؤتمر نزع السلاح لشهر آذار/ مارس ، انتم الممثل الموقر لجمهورية ألمانيا الاتحادية ، البلد الذي تقيم معه نيجيريا علاقات ودية جدا . انه تقدير يليق ببلدكم لما له من دور في امور نزع السلاح . واسمحوا لي أيضا بأن اعرب عن امتنان وفدي للسفير هارالد روزه ، الممثل الموقر للجمهورية الديمقراطية الألمانية ، للطريقة البارة جدا التي وجه فيها أعمال هذا المؤتمر أثناء المرحلة الافتتاحية لهذه الدورة .

واغتمت هذه الفرصة لأرحب أحر ترحيب بممثلي الدول الأعضاء الذين ، عينتهم حكوماتهم مؤخرا ممثلين لرئاسة وفودهم الى مؤتمر نزع السلاح . وبما أن هذه هي المرة الاولى التي أشارك فيها في هذا المؤتمر ، فانني اتطلع مخلصا الى العمل على نحو وثيق معهم ومع غيرهم من الزملاء سعيا وراء الاهداف النبيلة لهذا المؤتمر .

واسمحوا لي ، قبل أن أوصل ، بأن اقدم الى وفد المملكة المتحدة تعازي الوفد النيجيري القلبية بوفاة السفير ايان كرومارتي المبكرة ، الذي سنظل جميعا نذكر على الدوام مساهمته القيمة في أعمال هذا المؤتمر ، حين كان رئيسا للجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية عام ١٩٨٦ .

وبالرغم من أن نيجيريا دولة غير حائزة للأسلحة النووية ، ولا تطمح الى ان تكون كذلك ، فان وفدي يتبع منذ أمد طويل تقليدا بالمشاركة في مؤتمر نزع السلاح . اننا موجودون هنا لأننا نعتقد بأن المسائل المطروحة للنظر ذات أهمية حيوية ، إذ أن نزع السلاح ليس شاغل نادر بمفرده . والبنود المدرجة على جدول الأعمال ذات طبيعة شاملة وتهم مستقبلنا جميعا . ان الحالة العالمية الراهنة محفوفة بالخطر . ولكنها مليئة بالفرص كذلك . والمشكلة الرئيسية التي ستظل تلازمنا لفترة من الزمن هي كيفية التوفيق في آن واحد بين الأمن الشامل والمحافظة على المصالح الوطنية . ومع ذلك ، يجب أن نسعى جاهدين لاعداد نظام أمن تحتل فيه السياسة ، لا التكنولوجيا ، مكان الصدارة - نظام توعدك فيه الشعوب هويتها مع الآخرين لا ضدهم . وما من شك في أن الأمن يجب أن يكون أمنا للجميع ، أمنا شاملا ، أمنا عالميا .

لقد انقضت زهاء عشر سنوات منذ أن أعد مؤتمر نزع السلاح ليكون المحفل الوحيد المتعدد الاطراف للمجتمع الدولي للتفاوض حول نزع السلاح . ومن المؤسف ان المؤتمر لم يحقق بعد تقدما ملموسا في أي بند من البنود الثلاثة الاولى لنزع السلاح النووي ، التي منحت الأولوية العليا في جدول اعماله ، بالرغم من التهديد المتنامي لصميم بقاء الجنس البشري من خلال ما تقوم به الدول الحائزة للأسلحة النووية من تحسين غير مقيد وتراكم متواصل للأسلحة النووية .

ولكن سيكون استنتاجنا خاطئا لو اعتبرنا عدم الكفاءة هو المسوؤول عن انعدام التقدم في المؤتمر . فالوضع بالتأكيد ليس كذلك إذ ان سببه الى درجة كبيرة حالة العلاقات بين الدولتين العظميين وحلفائهما التي تتخذ بالتناوب طابع الحرب الباردة والسلم البارد . وقد حرم هذا المؤتمر باستمرار من الارادة السياسية اللازمة جدا التي تشكل أساس اعماله .

وعلى ضوء هذه الخلفية ، يرحب الوفد النيجيري بعقد معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى في كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٧ بين الولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . وبالرغم من ان المعاهدة محدودة النطاق للغاية ، فانها المعاهدة الاولى من نوعها التي تزيل فعليا فئة كاملة من الأسلحة النووية . وهي بالتالي تشكل هوة في الجهود الدولية في مجال نزع السلاح . لقد اثبت الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بتوقيعها المعاهدة ، اقرارهما بمزايا البحث عن الأمن من خلال نزع السلاح والتعاون ، لا من خلال سباق التسلح الذي فقد مصداقيته ولا من خلال المجابهة . ويرحب الوفد النيجيري أيضا بما يبذله زعيما البلدين العظميين من جهود مكثفة لتحقيق تخفيض بنسبة ٥٠ في المائة في أسلحتهم النووية الاستراتيجية . ويحدو وفدي الأمل في أن يتيح المناخ الدولي المواتي الذي أحدثته هذه التطورات مجالا لتفاوض صريح بشأن مستقبل أعمالنا .

ومع ذلك ، نود أن نذكر ان الجهود الثنائية التي تبذلها الدولتان العظميان ستكون غير ذات فائدة الى حد كبير اذا جرى التعويض عن ازالة أو تقليص بعض فئات الأسلحة النووية باحداث زيادات في فئات اخرى . ولذلك فنحن نعتقد أيضا انه اذا أشيرت عقبات اخرى لاعاققة التقدم في المفاوضات المتعددة الاطراف ، فان الانجازات المتحققة في الجهود الثنائية ستضمحل بقدر كبير .

وإذا أريد عدم حرمان المفاوضات الثنائية مما يشكل عنصرا عالميا من عناصر حل المسائل موضع الاهتمام العالمي - عنصرا يوفر أساسا لضمان عالمية اتفاقات نزع السلاح مما يساعد في ايجاد الثقة من أجل الالتزام - عندئذ يجب علينا ان نقبل حقيقة أن الجهود الثنائية والمتعددة الاطراف يجب أن تكمل وتسهل احدهما الاخرى كي تكون هادفة وفعالة .

بيد أن وفدي يدرك الدلائل المتزايدة التي تشير الى أن لدى بعض الوفود تفضيلا لاتباع نهج ثنائي أو حتى احادي لقضايا هي موضع اهتمام عالمي . ان المشاكل المتعددة الأوجه للعالم اليوم هي من التعقيد بحيث انه ما من بلد بمفرده أو حتى توليفة من قلة من البلدان تستطيع أن تفترض أنها قادرة على املاء حلول . وعلى الرغم من عيوب تعددية الأطراف ، فقد اتاحت محفلا لا غنى عنه للمداولات بشأن قضايا عالمية على أساس اضفاء الصبغة الديمقراطية على العلاقات الدولية . ومن شأن الحط من منزلة هذا النظام أن يزيد من تفاقم الحالة الدولية بخلق فراغ .

ان انعدام الاستعجال الذي ما برحت تعالج به في هذا المحفل مسألة فرض حظر شامل على التجارب النووية لا ينسجم بوضوح مع ما يشكله البحث الجاري عن أسلحة نووية أكثر تدميرا من أخطار هائلة على استمرار بقاء البشرية . وان ما هو معرض للخطر ليس هو قوة أو هيبة الدول الحائزة للأسلحة النووية ، فالقضية المعنية هنا هي استمرار بقاء البشرية والحضارة .

وان الأسلحة النووية الموجودة حاليا تحت تصرف الدول الحائزة للأسلحة النووية ، وخصوصا الدولتين العظميين ، تكفي بالفعل لتدمير جميع أشكال الحياة على البسيطة مرات عديدة . ولذلك ، يجب وقف البحث عن أسلحة نووية أشد تدميرا اذا اريد ضمان احترام الكرامة الانسانية واذا اريد بلوغ هدف نزع السلاح العام والكامل - الذي مازال واحدا من أعمق تطلعات الانسانية .

وان موقف نيجيريا من مسألة وقف تجارب الأسلحة النووية معروف جيدا بالفعل لدى هذا المؤتمر . ونحن نؤمن بأن فرض حظر شامل على التجارب النووية هو الخطوة الاولى والأشد الحاحا نحو وقف سباق التسلح النووي ، وهو أمر ، كما أكدت الفقرة ٥١ من الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الاولى المكرسة لنزع السلاح ، في جملة امور ، " سيكون مساهمة هامة في تحقيق الهدف المذكور اعلاه والمتعلق بانهاء التحسين النوعي للأسلحة النووية واستحداث أنواع جديدة من هذه الأسلحة ومنع انتشار الأسلحة النووية " . ونيجيريا طرف في معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية لعام ١٩٦٣ وكانت هي أول عضو من بين الأعضاء الاربعة في هذا المؤتمر يبنذ الخيار النووي بمقتضى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٦٨ . وقد فرضت هاتان المعاهدتان التزامات محددة على الحكومات الودية لهما ، بما فيها الدولتان العظميان ، من أجل " السعي الى تحقيق الكف عن جميع التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية الى الابد ومواصلة المفاوضات بلوغا لهذه الغاية " .

ومنذ دخول هاتين المعاهدتين حيز النفاذ ، تواصلت تجارب الأسلحة النووية دون هوادة ، ونجم عن ذلك استمرار الدول الحائزة للأسلحة النووية ، وخاصة الدولتان العظميان ، في التحسين والتحديث المشعومين للأسلحة النووية ، ضد التطلعات العميقة للانسانية .

وبقدر ما يرحب الوفد النيجيري بالقرار الذي اتخذته في العام الماضي الولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بالدخول في مفاوضات ثنائية بشأن التجارب النووية ، فاننا نجد أن نهج الخطوة - خطوة الذي يعتمده غير مقبول . فهذا النهج ، اذ يسمح

باجراء تجارب على فترات زمنية فاصلة متفق عليها ومحددة وبقوة تفجيرية متفق عليها ، انما يجيز
اجراء التجارب النووية ولن يمنع التحسين النوعي للأسلحة النووية • وفوق كل هذا ، فانه يرجى ،
لأجل غير مسمى ، هدف الوصول الى حظر شامل للتجارب النووية •

ويعتقد الوفد النيجيري أن مسألة فرض حظر شامل على التجارب النووية تقع على الأصح
ضمن اختصاص هذا المؤتمر • ولهذا ، فاننا نحث المؤتمر على أن ينشئ ، على سبيل الاستعجال ،
لجنة مخصصة تعنى بهذا البند ، وتكون ذات ولاية ملائمة للبدء في العمل الفعلي • اما الاخذ بالنهج
الثنائي بخصوص هذا البند فليس من شأنه سوى النجاح في حرمان المجتمع الدولي من حل عالمي •
وينبغي ألا يكون هناك مزيد من التأخير بشأن هذا البند •

ولقد تأثر الوفد النيجيري بالغ التأثير بما تحقق حتى الآن من تقدم في المفاوضات المتعلقة
بمشروع اتفاقية الاسلحة الكيميائية • وفي هذا الصدد ، أود أن اعرب عن تقديرنا العميق للسفير
رولف ايكيوس من السويد ، الذي رأس باقتداء اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية في عام ١٩٨٧ ،
حيث تحركت اللجنة أثناء ذلك الوقت بسرعة وأحرزت تقدما ملموسا نحو عقد مشروع الاتفاقية •

ومع اقترابنا من المرحلة الختامية للمفاوضات المتعلقة بمشروع اتفاقية الأسلحة
الكيميائية ، يرى وفدي انه ينبغي أن تعالج الآن بكل جدية المشاكل المتعلقة ذات الأهمية المركزية
للاتفاقية والتي يمكن أن تؤثر الى حد كبير على قرار العديد من البلدان بشأن انضمامها أو عدم
انضمامها الى الاتفاقية • وأود أن استرعي الانتباه هنا الى ضرورة تضمين الاتفاقية تدابير من شأنها
أن تحمي الأطراف حماية فعالة من التهريب باستخدام الأسلحة الكيميائية أو الهجوم بها من قبل
غير الاطراف • ندرك جميعا ان الأسلحة الكيميائية تلي مباشرة الأسلحة النووية بوصفها أخطر أسلحة
التدمير الشامل • ويمكن لأي قرار بالتخلي عن الأسلحة الكيميائية أن يلحق بالدول الأطراف اجحافا
عسكريا خطيرا مستديما فيما اذا أحست الدول غير الأطراف بأنها طليقة في تهريب أو مهاجمة
الأطراف دون الخشية من عمل انتقامي •

ولهذا السبب يرى وفدي انه من الضروري للغاية أن تتضمن المادة العاشرة من الاتفاقية
تعهدا من الأطراف بمساعدة أي طرف ، عند ممارسة حقه الطبيعي في الدفاع عن النفس الفردي
أو الجماعي ، عند تعرضه لتهديد أو هجوم بالأسلحة الكيميائية من قبل دولة غير طرف ، فيما اذا طلب
اليها ذلك • وسيكون مثل هذا الحكم متساقا مع حكم المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة الذي ينص
على انه : " ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول ، فرادى أو جماعات ،
في الدفاع عن أنفسهم اذا اعتدت قوة مسلحة على احد أعضاء الامم المتحدة وذلك الى أن يتخذ
مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين " •

وترى نيجيريا أن تدبيرا كهذا سيكون من شأنه تزكية الاتفاقية فينضم اليها عدد أعظم
اذ انه سيردع الدول غير الأطراف عن مهاجمة الدول الأطراف ، وبالتالي يقضي على أية ميزة عسكرية
في البقاء خارج الاتفاقية •

ان نيجيريا تعلق أهمية ذات أولوية على مسألة تأكيدات الأمن السلبي • ومن المستحسن
القيام في وقت مبكر باعادة انشاء اللجنة المخصصة المعنية بهذا البند وأن تزود بولاية تفاوضية
كاملة • ومازالت نيجيريا مقتنعة بأن نزع السلاح النووي هو أنجع تدبير يطمئن الدول غير الحائزة
للأسلحة النووية على عدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها ، ولكن السى أن

يُتحقق هذا ، يتحتم على المجتمع الدولي استحداث تدابير فعالة تطمئن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على عدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها .

واننا نأمل في أن تنجح اللجنة المختصة هذا العام في بحثها عن صيغة ملائمة لتسيير العمل الجوهرى بشأن هذا البند . وبلوغا لهذه الغاية ، يود وفدي التذكير بأن نيجيريا كانت قدمت مقترحا واردا في الوثيقة CD/768 في العام الماضي وصنفت فيه الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الى فئات ، على أساس أوضاعها الامنية بغية تعزيز المفاوضات الفعالة . وفي وقت مبكر من هذا الشهر ، قدم وفدي مقترحا بديلا في اللجنة المختصة يهدف الى ايجاد حل للطريق المسدود ، وذلك كما تنظر فيه اللجنة . ان الدول الحائزة للأسلحة النووية مدعوة بالحاح الى أن تنحي جانبا اعلاناتها الاحادية المختلفة في عملية التفاوض من أجل التمكين من اعتماد اتفاقية على أساس نهج مشترك أو صيغة مشتركة . ويمكن للدول الحائزة للأسلحة النووية ، اذا ارتأت ذلك ضروريا ، أن تشعر بالحرية في ابداء تحفظات تعكس اعلاناتها الاحادية عند التصديق على الاتفاقية . فضلا عن ذلك ، يود وفدي حث الدول الحائزة للأسلحة النووية ، خصوصا الحكومات الودية لمعاهدة الانتشار ، على ابداء التزام اكبر بشأن هذا البند .

ان التفاعلات الدولية في الفضاء الخارجى آخذة في التحلل تدريجيا لتشكل سباقا محتملا للتسلح . ومع التقدم التكنولوجى المتزايد في علم الفضاء ، قد يصبح الفضاء الخارجى عما قريب حلبة لسباق التسلح . وينبغى ان يظل الفضاء الخارجى التراث المشترك للانسانية جمعا وينبغى قصر استخداماته على الأغراض السلمية .

ان وفدي يشعر بالسرور لاعادة انشاء اللجنة المختصة للفضاء الخارجى . وعلى الرغم من أن الولاية الممنوحة اياها ولاية غير تفاوضية ، فاننا نعتقد أن اللجنة المختصة قد تستطيع مع ذلك الاضطلاع بأنشطة عملية تيسر تعزيز النظام القانونى الحالى الذى ينظم الفضاء الخارجى من أجل ضمان منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجى ضمنا فعالا .

ويرحب وفدي أيضا بما تم في وقت مبكر من اعادة انشاء اللجنة المختصة للأسلحة الاشعاعية ، ويسره أن يلاحظ انها قد أخذت تولى اهتمامها للاعمال الموضوعية . وفيما يخص مسألة الاسلحة الاشعاعية بالمعنى التقليدى ، فاننا نعتقد أن كون الاسلحة الاشعاعية بصفتها هذه غير قائمة ينبغى أن يشجع اللجنة المختصة على التفاوض بشأن ابرام اتفاقية نموذجية لحظر وسائل محتملة لشن الحرب مستقبلا . وفيما يخص مسألة حظر الهجمات ضد المرافق النووية ، يعتقد وفدي أنه سيكون من الضرورى ان تضع البلدان جميع مرافقها النووية تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية كي تكون أهلا للاستفادة من حصانة من هذا القبيل .

ويلاحظ وفدي ببالغ السرور اعادة انشاء اللجنة المختصة للبرنامج الشامل لنزع السلاح برئاسة واحد من أكفأ الزملاء في هذا الميدان ، وهو ممثل المكسيك الموقر السفير غارسيا روبليس . ونأمل أن تتمكن اللجنة المختصة من الوفاء بالموعد النهائى المحدد لها لانتهاء من اعداد البرنامج الشامل لنزع السلاح لتقديمه الى دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح .

بعيد الدورة الربيعية ، ستعقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح في نيويورك . وسيكون تقرير هذا المؤتمر أحد البنود الرئيسية المدرجة في جدول أعمال الدورة الاستثنائية . وفي حقيقة الامر ، سيكون عملنا منذ دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة

لنزع السلاح موضوع تمحيص دقيق • ونحن جميعا ندرك أن الافتقار الى الارادة السياسية سيشكل العقبة الرئيسية التي تعوق احراز تقدم في هذا المحفل • ولذا ، ينبغي لنا جميعا أن نسعى جاهدين لضمان اتخاذ الخطوات العملية لدفع أعمال موعتم نزع السلاح الى الامام •

وبالمثل ، يعلق وفدي أهمية كبيرة على توصل الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح الى نتيجة ناجحة ، ينبغي أن تكون واقعية وذات نظرة تطلعية الى الامام • وان وفدي ، بوصفه مشتركا في اجتماع اللجنة التحضيرية الاخير ، يلاحظ مع الارتياح الطريقة البارعة التي وجه بها سفير باكستان الموقر أعمال الاجتماع ، الذي كان زاخرا بالاحداث • ومما لا شك فيه أن الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح ستتيح لنا فرصة رائعة لاستعادة دور الأمم المتحدة المتعدد الاطراف بشأن قضايا نزع السلاح • ولكن ينبغي لنا تجنب اثاره عناصر جديدة ومسائل هامشية توعخر أعمال الدورة ، فيتحصل مفعولها في تفاقم الخلافات الايديولوجية أو احراج مجموعة معينة من الوفود • وسيكون من المفيد أيضا لو حافظنا على نهج مرن مع اعطاء آراء جميع الوفود الاهتمام المناسب • ويتطلع وفدي الى تعزيز التعاون الاصيل والبناء مع جميع الوفود الاخرى •

الرئيس : أشكر ممثل نيجيريا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئيس • أعطي الكلمة لممثل الهند ، السفير تيجا ، الذي سيتكلم بوصفه منسق مجموعة ال ٢١ فيما يتعلق بالبند ٢ من جدول الأعمال •

السيد تيجا (الهند) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي قبل كل شيء أن اكرر الاعراب عن اشادة وزير الدولة الهندي بكم شخصيا لتوليكم رئاسة الموعتم خلال أحد أكثر شهرين حاسمين قبل أن نرجى أعمالنا للمشاركة في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح • وليس لدي شك أيا كان في أننا نستطيع ، بما لديكم من دراية شخصية والتزام بأعمال نزع السلاح ، أن نعتمد عليكم ، من أجل تعزيز المقاصد التي ما برحنا نعمل من أجلها على مدى سنوات عديدة جدا منذ انعقاد آخر دورة استثنائية مكرسة لنزع السلاح ، فضلا عن دور موعتم نزع السلاح • ويسعدني أيضا ان لاحظ أن موعتم نزع السلاح يعمل تحت رئاسة ممثل لجمهورية المانيا الاتحادية ، هذا البلد الذي أقام معه بلدي صلات من التعاون والصداقة الوديين على مدى سنوات عديدة جدا • كذلك أود أن أعتنم هذه الفرصة لأرحب بزملائنا الجدد السفير سولسبي من المملكة المتحدة ، والسفير العربي من مصر ، والسفير ازيكيوي من نيجيريا ، والسفير دي مارشان من كندا ، والسفير ازمبوخا من البرازيل ، والسفير سويكا من بولندا •

وسأحدث الآن بصفتي منسق مجموعة ال ٢١ فيما يتعلق بالبند ٢ •

لقد طلبت الكلمة اليوم لعرض مشروع ولاية مجموعة ال ٢١ بشأن البند ٢ من جدول الاعمال - وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي • ان مجموعة ال ٢١ توعدنا ايماننا راسخا ، كما ورد في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الاولى المكرسة لنزع السلاح ، بأن سباق التسلح النووي ، بدلا من أن يسهم في دعم أمن جميع الدول ، هو على العكس من ذلك يعمل على اضعافه ويزيد من خطر نشوب حرب نووية • كذلك فان سباق التسلح النووي يحبط الجهود الهادفة الى تخفيف حدة التوترات الدولية • ان مجموعة ال ٢١ على اقتناع بأن وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي من شأنهما ان يحسنا المناخ الدولي ويسهلا التقدم نحو توطيد السلم والأمن الدوليين •

ان لكل الأمم مصلحة حيوية في المفاوضات المتعلقة بنزع السلاح النووي لأن وجود الأسلحة النووية في ترسانات حفنة من الدول ، وكذلك التطوير النوعي والكمي لهذه الأسلحة يهددان المصالح الأمنية الحيوية للبلدان الحائزة للأسلحة النووية وللبلدان غير الحائزة لها على السواء . اننا نؤمن بأن المفاوضات المتعددة الأطراف المتعلقة بنزع السلاح النووي تأخرت طويلا . وان التقدم المحرز في المفاوضات الثنائية هو تطور يحظى بالترحيب حقا ، ولكن هذه المفاوضات بسبب نطاقها المحدود وقلّة عدد الأطراف الضالعة فيها الى حد ما ، لا يمكنها ان تحل محل السعي المتعدد الأطراف الى الاخذ بتدابير ملموسة واجبة الانطباق عالميا لنزع السلاح النووي . وينبغي لمؤتمر نزع السلاح ، باعتباره الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف في ميدان نزع السلاح ، أن يضطلع بـ دوره فيما يتعلق بمسألة نزع السلاح النووي الملحة .

ان مجموعة ال ٢١ ترحب كذلك بالاعلان المشترك الصادر في ستكهولم في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ عن رؤساء دول أو حكومات الأرجنتين وتنزانيا والسويد والمكسيك والهند واليونان ، وهو الاعلان الذي سبق صدوره بوصفه الوثيقة CD/807 . وتؤمن مجموعة ال ٢١ ، وفقا لرأيها المدروس الذي تجلى بالفعل في الوثائق CD/64 و CD/116 و CD/180 و CD/526 ، بأن الهدف الفوري لنظر المؤتمر في البند ٢ ينبغي أن يكون انشاء لجنة مخصصة لدراسة الفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية دراسة تفصيلية وتعيين القضايا الموضوعية للمفاوضات المتعددة الأطراف . وعليه تقدم مجموعة ال ٢١ الى مؤتمر نزع السلاح الولاية الواردة في الوثيقة CD/819 .

الرئيس : أشكر السفير تيجا على بيانه وعلى كلماته الطيبة التي وجهها الى الرئيس . وأعطي الكلمة الآن لرئيس فريق الخبراء العلميين المخصص ، الدكتور أولا دالمان الذي سيرعرض تقرير الفريق الوارد في الوثيقة CD/818 .

السيد دالمان (السويد) : يسعدني أن أعرض عليكم نتائج الاجتماع الاخير للفريق المخصص وأن أقدم تقريره المرحلي الوارد في الوثيقة CD/818 المعروضة أمامكم .

قد جرى الاجتماع في الفترة من ٧ الى ١٨ آذار/ مارس ١٩٨٨ ، وحضره خبراء من ٢٤ بلدا وممثل للمنظمة العالمية للارصاد الجوية . وكانت الخدمات التي قدمتها الأمانة الى الفريق موضع تقدير بالغ من جانب الفريق .

ويعكف الفريق الآن على مهمتين كبيرتين ومتراپبتين هما : وضع تصميم مفاهيمي لشبكة دولية حديثة لتبادل البيانات والتخطيط لاجراء تجربة واسعة النطاق . وكما سبق ابلاغ المؤتمر، اتفق الفريق من حيث المبدأ على تصميم شبكة دولية حديثة للتبادل العاجل لجميع المعلومات الاهتزازية المتوافرة . وسيتم الحصول على البيانات الاهتزازية من شبكة عالمية من المحطات السيزمولوجية العالية الحساسية . وينبغي الافادة كليا من المعلومات في التحليل الذي سيجري في مراكز دولية للبيانات تنشأ خصيصا لذلك .

وقد كرس اجتماع الفريق لاجراء تقييم تقني لشتى مكونات الشبكة . وارتكزت المناقشات على المادة التقنية التي قدمتها الفرقة الدراسية الخمسة السابق انشاؤها وستتيح هذه المادة ومداولتنا خلال هذا الاجتماع الاساس لمشروع تقرير شامل عن التصميم المفاهيمي للشبكة . وسيعد هذا التقرير الأمين العلمي للفريق الدكتور فرود رينغدال ، من النرويج ، وسيجري النظر فيه أثناء الاجتماع الصيفي المقبل للفريق .

وكانت المادة التي تم النظر فيها في اجتماعنا الأخير تقنية الى حد ما ومن ثم يتعدى بيانها بكثير من التفصيل في تقرير مرحلي • ولذلك فقد قرر الفريق المخصص أن يقدم ، في هذا الوقت ، تقريرا مرحليا قصيرا الى حد ما ، وأن يستخدم كل الوقت المتاح للمناقشات التقنية • ولذلك فان هذا التقرير المرحلي الوجيه بالاحرى والمعروض عليكم الآن لا يعكس افتقارا الى التقدم بل بالاحرى تقدما كبيرا في معالجة جميع التفاصيل التقنية الدقيقة اللازمة لوضع التصميم المفاهيمي لشبكة دولية حديثة لتبادل البيانات •

• وسأعلق بايجاز على بعض المسائل التي نوقشت

ان المحطات السيزمولوجية عناصر رئيسية في شبكة عالمية • وقد سبق للفريق أن ناقش فكرة " المحطة المخصصة لمؤتمر نزع السلاح " بغية اقامة محطات قياسية ، تشمل ترتيبات خاصة للمصافى لتحسين الكشف عن الاشارات وموقع الاحداث • وقرر الفريق في هذا الاجتماع أن يوضع المواصفات التقنية لمثل هذه المحطة وناقش تصميمات تجريبية •

وفي رأيي أن تطوير نموذج أولي " للمحطة المخصصة لمؤتمر نزع السلاح " واقامة مثل هذه المحطات الموحدة والحديثة والعالية الحساسية على نطاق عالمي أمر فائق الاهمية لتحقيق شبكة عالمية عالية الجودة •

وفيما يتعلق بالمراكز الوطنية للبيانات ، وهي المداخل الوطنية للشبكة الدولية ، فقد نوقشت متطلباتها الوظيفية مناقشة مستفيضة • وقدمت مجموعات معدلة من البارامترات الاهتزازية التي سيجري استخلاصها وتبادلها ونوقشت هذه المجموعات جنبا الى جنب مع القواعد المحددة للتبادل الروتيني لبيانات الاشكال الموجية •

ونظم نقل البيانات ذات الكفاءة هي الاخرى عناصر رئيسية للشبكة الدولية • وان حلقات الوصل العالية السرعة المخصصة بين المراكز الدولية للبيانات التي سبق الاتفاق عليها يجب استكمالها بحلقات وصل عالية الجودة بين المراكز الوطنية والمراكز الدولية للبيانات • وقد عرضت ونوقشت خيارات تقنية مختلفة لنقل البيانات باستخدام الحاسبات الالكترونية بين المراكز المتوافرة في أنحاء مختلفة من العالم •

وسبق أن نوقش احتمال استخدام الشبكة العالمية للاتصالات السلكية واللاسلكية التابعة للمنظمة العالمية للارصاد الجوية من أجل تبادل البيانات ، وقد استعرض ممثل للمنظمة العالمية للارصاد الجوية المناقشات التي جرت والمقررات التي اتخذت مؤخرا داخل المنظمة بشأن هذه المسائل •

والمراكز الدولية للبيانات هي أركان الشبكة الدولية المتوخاة ، حيث يجري فيها تجميع وتحليل جميع البيانات وتحال منها المعلومات المعالجة الى جميع المشتركين • وينطوي وضع الاساليب والاجراءات اللازمة للتحليل الروتيني لبيانات الاشكال الموجية على تحقيق فتوح علمية وتقنية جديدة • وتجري الآن أعمال واسعة النطاق في المؤسسات التي تطوّر المراكز الدولية التجريبية للبيانات بغية التصدي لهذه المسائل ، وقد عرضت ونوقشت البيانات المتاحة حتى الآن •

وعرض المنسق السيد بيتر باشام ، من كندا ، خطة للتجربة الواسعة النطاق • وناقش الفريق باستفاضة هذه الخطة التي كانت تتماشى مع النهج المرحلي الذي سبق الاتفاق عليه •

ومن المسلم به بصفة عامة أن تصميم واختبار الشبكة ومكوناتها يجب أن يكون عملياً ديناميكية مترابطة • ووضع تصميم مفاهيمي هو الأساس لتخطيط التجارب لاختبار المكونات غير المتأكد منها أو الحاسمة ، وستؤثر نتائج الاختبارات على التصميم النهائي •

ومن المتوقع في الجدول الزمني التجريبي الذي نوقش أن يبدأ في خريف عام ١٩٨٨ ما نطلق عليه تجارب " التهوية " لاختبار المكونات الحاسمة مثل الاجراءات التي تتبع في المراكز الدولية للبيانات وفي حلقات الوصل •

ويلزم اعداد دقيق لاجراء اختبار واسع النطاق على صعيد عالمي مماثل للاختبار الذي اجري في عام ١٩٨٤ وان كان هذا الاختبار يتضمن أيضا ما نطلق عليه بيانات المستوى الثاني أو البيانات ذات الشكل الموجي ومن ثم فهو يتضمن مقادير من البيانات أعظم بكثير ، وليس من المحتمل اجراؤه قبل عام ١٩٩٠ • وسيضع المنسق خطة منقحة تستند الى مناقشات الفريق وسيجري تقديمها في اجتماعنا المقبل •

ويقترح الفريق المخصص ، رهنا بموافقة مؤتمر نزع السلاح ، أن تعقد دورته المقبلة في جنيف في الفترة من ٢٥ تموز/ يوليه الى ٥ آب / اغسطس ١٩٨٨ •
وبهذا ينتهي عرضي وتقديمي للتقرير المرحلي للفريق •

الرئيس : أشكر رئيس الفريق المخصص على بيانه الذي عرض فيه التقرير المتعلق بأعمال الدورة الخامسة والعشرين لهذا الفريق • وكما أعلنت في الجلسة العامة الاخيرة ، فسأعرض على المؤتمر في الجلسة العامة التي ستعقد يوم الخميس ٣١ آذار/مارس التوصية الواردة في الفقرة ١٤ من التقرير من أجل اعتمادها •

وفيما يتعلق بتلك الوثيقة ، اعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية المانيا الاتحادية السيد لوديكنغ •

السيد لوديكنغ (جمهورية المانيا الاتحادية) : باسم وفد جمهورية المانيا الاتحادية ، أود اليوم أن أعلق بايجاز على أعمال فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية •

وأود بادئ ذي بدء أن أعرب عن تقدير وفدي للرئاسة القديرة للدكتور دالمان وللمساهمات الكثيرة المشيرة للاهتمام والمثمرة التي قدمها الخبراء العلميون المشتركون •

ونظرا الى أنه لم يتح لوفدي الوقت الكافي بعد لدراسة التقرير المرحلي الوارد في الوثيقة CD/818 دراسة متعمقة ، فاني أود أن ابرز فقط بضع نقاط نرى أنها ذات أهمية خاصة •

ان وفدي يقدر الخطوات التي اتخذها الفريق المخصص بغية وضع الأساس العملي والتقني لشبكة عالمية لرصد الاهتزازات والاضطلال بتجربة واسعة النطاق لتبادل البيانات • ومازلنا نعلق أهمية كبيرة على المساهمات المقدمة عن طريق عدد متزايد من الاستقصاءات الوطنية التعاونية المتعلقة بتبادل بيانات المستوى الثاني أو بيانات الاشكال الموجية ، وما برح خبيرانا المعنيان بالاهتزازات ، البروفيسور هاربييس والدكتور هينغر ، يعملان على نطاق واسع مع زملائهما من عسدد من البلدان في هذا المجال • وقدم هذان الخبيران في الوثيقة GSE/Federal Republic of Germany/25 اقتراحا بعنوان " مقترح بشأن شكل موحد لنقل الاشكال الموجية الاهتزازية الرقمية

بصورة ثنائية " • وهذا المقترح يمكن ، في حال اعتماده ، أن يكون بمثابة الشكل الموحد الدولي مستقبلا للتبادل الرقمي للبيانات الاهتزازية ، وهو قد لا يسفر فقط عن انخفاض تكاليف نقل البيانات ، بل قد يفضي أيضا الى التعجيل بخطى عملية معالجة البيانات وتحليلها تعجلا كبيرا من قبل مراكز البيانات الدولية التي ستقوم بتجميع البيانات الوطنية في التجربة الكبيرة النطاق مستقبلا •

كذلك ستستفيد مراكز البيانات الوطنية من الشكل الجديد المقترح لنقل البيانات : فلن يتسنى فقط استخدام هذا الشكل في عملية تبادل البيانات الاهتزازية على نطاق عالمي ، بل يمكن لمراكز البيانات الوطنية ، باعتمادها اياه ، أن تفي أيضا بالتزاماتها في اطار شبكة رصد عالمية مستقبلا دون أن تضطر الى اعادة تصميم الأشكال الموجية الاهتزازية التي يتعين نقلها بانتظام أو عند الطلب الى مراكز البيانات الدولية • واسمحوا لي ، في هذا السياق ، بأن أوجه نظركم الى البيان العملي الذي أجري في ٥ و ٦ آذار/ مارس من العام الماضي ، عندما قام خبراءنا بعرض عملي لـ " مفهوم المحطة المفتوحة " الذي وضعه مع معاونيهم • وهذا يعني أن مراكز البيانات الاهتزازية في جمهورية المانيا الاتحادية مصممة لتكون امكانية الوصول اليها مفتوحة ولمعالجة البيانات فيها من بعد عن طريق حلقات وصل للاتصال السلكي واللاسلكي بغية تقاسم معرفتنا العلمية بحرية فسي هذا الميدان مع علماء الظواهر الاهتزازية المهتمين بالأمر من جميع أنحاء العالم • واذا أمكن في ظل نهج تدريجي، اما تحويل مراكز البيانات الوطنية أو تصميمها منذ البداية على غرار هذا النموذج ، فان كلا من التخزين التلقائي للبيانات الاهتزازية بالأشكال الموجية ، وامكانية الوصول بيسر لتلك البيانات عن طريق حلقات نقل البيانات دوليا ، ومعالجة البيانات التفاعلية ، يمكن أن ييسر الى حد كبير تصميم النظام الخاص بشبكة عالمية لرصد الاهتزازات •

وأود أن أشير الى مبدأ يعتبره وفدي ذا أهمية خاصة ، وهو انه ينبغي للفريق المخصص ، عند الاعداد للتجربة الكبيرة النطاق ، أن يستغل جميع الخيارات التقنية المتاحة بغية عدم الحيلولة دون دمج هذه الخيارات فيما بعد في العمل المضطلع به بشأن وضع تعريف لشبكة رصد عالمية فسي المستقبل •

ولا توجد ، في رأينا ، علاقة استيعادية متبادلة بين احدى مهام الفريق ، وهي تعيين معالم (بارامترات) لشبكة الرصد المقبلة من جهة ، وهدفه الثاني ، وهو الاضطلاع في أسرع وقت ممكن بتجربة كبيرة النطاق لتبادل البيانات ، بما في ذلك تبادل بيانات المستوى الثاني ، من الجهة الاخرى • بل اننا ، على العكس من ذلك ، نرى أن كلا من المهمتين مكمل للأخرى •

ان اتباع نهج أضيق مما ينبغي بشأن التجربة الكبيرة النطاق المعتمزم الاضطلاع بها لن يسفر الا عن تكرار لتجربة تبادل البيانات لعام ١٩٨٤ ، وأن يوصد الباب بالتالي امام خيارات جديدة قيمة يمكن أن تساعد على وضع تصميم لرصد الاهتزازات العالمية المرتقبة يكون أكثر واقعية ومواكبة للتطور العلمي للشبكة • فما هو ، اذن ، الهدف من العمل الذي يضطلع به فريق الخبراء المخصص ؟ انني اعتقد أن ثمة توافقا في الآراء في هذا المؤتمر على انه ينبغي له أن يعد العدة ، بأفضل طريقة يمكن تصورها ، لليوم الذي سيبدأ فيه نفاذ حظر شامل للتجارب النووية وسيتم فيه التحقق من هذا الحظر بأشمل وجه لكي يتسنى انفاذه بصورة مقنعة •

ان ابقاء المجال مفتوحا امام خيارات تكنولوجيا واعدة معينة لا يعني بالضرورة منوع بلدان لا تملك في الوقت الراهن ، تكنولوجيا معينة من الاشتراك في التجربة الكبيرة النطاق ؛ بل انه يمكن تصور حل يجمع بين نهج جديدة جريئة ونهج أكثر اتساما بالطابع التقليدي •

لقد أعلن ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، في بيانه الذي أدلى به في الجلسة العامة في ٢٢ تموز/ يوليه ١٩٨٦ ، استعداد حكومته للاستجابة الى المطالب الداعية الى الاضطلاع بتجربة جديدة كبيرة النطاق تشمل تبادل بيانات المستوى الثاني أو بيانات الاشكال الموجية . وكان في ذلك الوقت بالغ التفاؤل بأن هذه التجربة يمكن أن تحدث في عام ١٩٨٨ ، ولكن بالاستناد الى النتائج المتحققة خلال الدورة الخامسة والعشرين لفريق الخبراء الاهتزازيين يتبين أن امكانية ذلك ضئيلة للغاية . ويلاحظ وفدي مع الاسف وخيبة الأمل أنه لا يبدو أن هذا الهدف المتفق عليه بصفة مشتركة سيترجم قريبا الى أفعال عملية . ونأمل أن يجد الفريق نفسه ككل في وضع يمكنه من التقدم بخطى أسرع صوب التجربة المنشودة الكبيرة النطاق خلال دورته الصيفية التي يقترح عقدها في الفترة من ٢٥ تموز/ يوليه الى ٥ آب / اغسطس من هذا العام . ونحن نطلب من المؤتمر أن يقرر أن يسمح لفريق الخبراء العلميين المخصص بأن يواصل عمله القيم الذي لا غنى عنه وفقا للخطوط العامة المقترحة في الوثيقة CD/818 .

الرئيس : بهذا تختتم قائمة المتكلمين لهذا اليوم . فهل يرغب أي عضو في أن يدلي بكلمة في هذه المرحلة بمقتضى المادة ٣٠ أو أن يعلق على التقرير الذي قدمه توار رئيس الفريق المخصص ؟ يبدو أن الحال ليس كذلك .

اعتزم الآن تعليق هذه الجلسة العامة وعقد جلسة غير رسمية للمؤتمر للنظر في مشروع الولاية المقترحة للجنة مخصصة تعنى بالبند ٢ من جدول الاعمال والوارد في الوثيقة CD/819 .

علقت الجلسة العامة الساعة ١١/٢٥ واستؤنفت الساعة ١١/٣٠

الرئيس : تستأنف الجلسة العامة ٤٥١ لمؤتمر نزع السلاح .

كما طلب ممثل الهند بصفته منسق مجموعة ال ٢١ فيما يتعلق بالبند ٢ من جدول الأعمال . فانني اعرض على المؤتمر الوثيقة CD/819 المقدمة من تلك المجموعة بعنوان : " مشروع ولاية للجنة مخصصة تعنى بالبند ٢ من جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح - وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي " ، كي يتخذ المؤتمر قرارا بشأنها .

فهل هناك اي اعتراض على مشروع الولاية ؟ أرى ممثل بلجيكا يطلب الكلمة .

السيد نيوفينهايز (بلجيكا) (الكلمة بالفرنسية) : بالنظر الى أهمية الموضوع المعالج في اطار البند ٢ من جدول الأعمال ، فان وفود مجموعة الدول الغربية قد نظرت مرة اخرى بعناية في الولاية المقترحة من قبل مجموعة ال ٢١ في اطار هذا البند من جدول الأعمال . وقد لاحظت هذه الوفود ان برنامج عملنا يشتمل بصورة منتظمة على اجراء مناقشة لهذا البند من جدول الأعمال في الجلسات العامة للمؤتمر . وبالإضافة الى ذلك ، فقد عقد المؤتمر ، خلال السنتين الماضيتين ، جلسات عامة غير رسمية مكرسة للبند ٢ شاركت فيها الوفود الغربية مشاركة كاملة .

وأخذت المجموعة الغربية في اعتبارها أيضا التطورات الحادثة في جميع محافل تحديد الأسلحة ، خصوصا المفاوضات الثنائية الجارية بشأن الأسلحة النووية والفضائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والتي تكلفت بالنجاح فيما يتعلق بالأسلحة المتوسطة المدى ولاتزال مستمرة فيما يتعلق بالأسلحة الاستراتيجية .

وبناء على ذلك فإنه بالرغم من أن الوفود الغربية مستعدة للاشتراك في الجلسات العامة غير الرسمية المتعلقة بموضوع البند ٢ ، فإنها لم تقتنع بأن انشاء هيئة فرعية من شأنه أن يسهم في قضية نزع السلاح النووي ، ولذلك فإنها ليست في وضع يمكنها من الانضمام الى توافق الآراء فيما يتعلق بالولاية المقترحة .

الرئيس: بالنظر الى البيان الذي تم الادلاء به توا ، فانني مضطر لأن أعلن أنه ليس هناك حاليا توافق آراء بشأن مشروع الولاية الوارد في الوثيقة CD/819 . فهل يود أي عضو آخر ان يدلي بكلمة في هذه المرحلة ؟ أرى ممثل الصين يطلب الكلمة .

السفير فان (الصين) (الكلمة بالصينية) : ان البند ٢ - وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي - كان دائما مسألة هامة ذات أولوية في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح . وهو يرتبط ارتباطا مباشرا بازالة خطر الحرب النووية وصون السلم والأمن الدوليين . وقد علّق الوفد الصيني دائما أهمية على هذا البند من جدول الأعمال وشرح آراءه ومقترحاته في بيان وكذلك في ورقات عمل . والوفد الصيني مستعد للتعاون مع الجميع ولبذل جهد مشترك لالتماس طرق ووسائل عملية من أجل تشجيع احراز تقدم في مناقشة هذا البند .

وقد علقت مجموعة ال ٢١ دائما أهمية خاصة على هذا البند وحاولت النهوض بمناقشته . وقد بذلت مجموعة ال ٢١ مرة اخرى جهودا ايجابية في هذه السنة . ويود الوفد الصيني أن يعرب عن تقديره في هذا الخصوص . وفيما يتعلق بالوثيقة CD/819 فان بإمكاننا قبولها من حيث المبدأ . ونحن نؤيد انشاء لجنة مخصصة بشأن هذا الموضوع في اطار مؤتمر نزع السلاح . وفي الوقت نفسه ، فنحن مستعدون ايضا للنظر في اعتماد طرق ووسائل اخرى لتمكين مؤتمر نزع السلاح من أداء دوره الواجب في هذا الخصوص .

ان وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي هما مسألتان واسعتا النطاق ومعتدتان . واننا لنأمل بصدق في ان يتم التوصل ، عن طريق المزيد من المشاورات والمناقشات الجدية ، الى صيغة مشتركة مقبولة لجميع الأطراف تمكن مؤتمر نزع السلاح من احراز تقدم بشأن هذا البند الخاص بنزع السلاح النووي .

الرئيس : أشكر ممثل الصين على بيانه . هل يود أي متحدث آخر ان يدلي بكلمة ؟ أرى ممثل الجمهورية الديمقراطية الالمانية يطلب الكلمة .

السيد روزه (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) : بعد أن فتح الباب الموادي الى نزع السلاح النووي بابرام معاهدة ازالة الأسلحة المتوسطة المدى بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، ينبغي لمؤتمر نزع السلاح هو الآخر ان يرتفع الى مستوى مسؤوليته في الميدان النووي . وانطلاقا من المبدأ القائل بأن المفاوضات الشائبة والمتعددة الأطراف ينبغي أن تكمل وتعزز بعضها بعضا ، فان انشاء لجنة مخصصة سيكون أنسب نهج للتسيير النشط لعمل مؤتمرنا في اطار البند ٢ من جدول أعماله . وهذا هو السبب في أن مجموعة البلدان الاشتراكية تستطيع أن تؤيد مشروع الولاية المقترحة للجنة مخصصة تعنى بالبند ٢ من جدول الأعمال كما ترد في الوثيقة CD/819 المقدمة من مجموعة ال ٢١ . واننا اذ نأسف لعدم التوصل الى توافق الآراء ، واذ نضع في اعتبارنا الدورة الاستثنائية الثالثة المقبلة المكرسة لنزع السلاح ، نحذ مواصلة المشاورات بغية ايجاد اطار تنظيمي مقبول لكافة المجموعات والدول ، مما يتيح اجراء مناقشة موضوعية بشأن البند ٢ من جدول أعمالنا .

الرئيس : أشكر ممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية • هل يود أي عضو آخر أن يدلي بكلمة ؟ أرى سفير الهند يطلب الكلمة •

السيد تيجا (الهند) : قبل أن أتناول البند ٢ ، أود أن أضيف كلمة ترحيب بالسفير ناصري من ايران الذي انضم الينا مؤخرا : اننا نتطلع الى العمل الوثيق معه في هذه الهيئة • ان الأهمية التي تعلقها مجموعة ال ٢١ على البند ٢ من جدول الأعمال معروفة تماما ، وقد انعكست آراء المجموعة بالفعل في الوثائق CD/64 و CD/116 و CD/180 و CD/526 • وقد قامت مجموعة ال ٢١ ، تمشيا مع موقفها الثابت ، بعرض مشروع الولاية الواردا في الوثيقة CD/819 • وهي ولاية تعكس الجانبين الحاسمي الأهمية لهذه المسألة . وهما الطابع الملح الذي تعطيه لها مجموعة ال ٢١ ، والحاجة الى معالجتها في الاطار التفاوضي المتعدد الأطراف المتمثل في مؤتمر نزع السلاح • ان مجموعة ال ٢١ تأسف لأنه على الرغم من الأعمال الأولية التي تم الاضطلاع بها حول هذا الموضوع خلال السنتين الاخيرتين ، فانه لم يتسن بعد انشاء لجنة مخصصة تعنى بهذا البند •

وتمشيا مع المناقشات التي جرت بشأن هذا الموضوع في السنة الماضية ، وكما يتجلى في تقرير مؤتمر نزع السلاح الواردا في الوثيقة CD/787 ، فان مجموعة ال ٢١ مقتنعة بأنه قد تم بقدر كاف اثبات الحاجة الى عمل عاجل متعدد الاطراف بشأن وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ، يفضي الى اعتماد تدابير محددة • وفي رأي المجموعة أن المفاوضات المتعددة الاطراف بشأن نزع السلاح النووي قد آن أوانها منذ وقت طويل • وترحب المجموعة بالتقدم المحرز في المفاوضات الثنائية ، ولكنها تود أن تكرر القول بأن هذه المفاوضات ، بسبب نطاقها المقيد ، لا يمكن أن تكون بديلا عن السعي الحقيقي المتعدد الاطراف الى اعتماد تدابير لنزع السلاح النووي تكون واجبة التطبيق على نطاق عالمي • وهي تعتقد أن لجميع الأمم مصلحة في المفاوضات المتعلقة بنزع السلاح النووي لأن وجود الأسلحة النووية في ترسانات قلة من الدول والتطوير النوعي والكمي لهذه الأسلحة يوءثران على أمن الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها على السواء • ومن الحقائق المسلم بها أن الأسلحة النووية تشكل أعظم تهديد لبقاء البشرية • ولذلك فلا بد من وقف وعكس اتجاه سباق التسلح النووي من جميع جوانبه من أجل تجنب خطر الحرب النووية • وكما ذكر في اعلان هراري الذي اعتمد في مؤتمر القمة الثامن لدول عدم الانحياز ، فانه :

"... نظرا الى أن الابادة لا تحدث الا مرة واحدة فقط ، فان ازالة تهديد الكارثة النووية ليست مجرد قضية واحدة ضمن قضايا عديدة ، بل هي أخطر وأكثر المهام الحاسما في الوقت الحاضر "

ومن الواضح أن الأمن العالمي لا يمكن أن يقوم على أساس نظريات الردع النووي • بل على النقيض من ذلك ، فان ظهور الأسلحة النووية يضطرنا الى اجراء اعادة دراسة للعلاقة الأساسية بين التسلح والأمن • وان الاعتقاد بأن الأمن يمكن دعمه عن طريق حيازة الأسلحة النووية هو اعتقاد يجب التصدي له ، لأن تراكم الأسلحة النووية يقوض نفس الأمن الذي يسعى الى حمايته • وفي العصر النووي ، يتمثل المبدأ السليم الوحيد في تحقيق الأمن الجماعي عن طريق نزع السلاح النووي • وان معاهدة ازالة الأسلحة النووية المتوسطة المدى ، التي تمثل أول اتفاق لنزع السلاح والتي تزيل طائفة كاملة من الأسلحة النووية ، هي دليل آخر على أن تخفيض الترسانات النووية بفضي الى دعم الأمن العالمي ، وهو أمر لا يمكن الا ان يلقي الترحيب •

ان مجموعة ال ٢١ مقتنعة بأن نظريات الردع النووي ، بدلا من أن تؤدي الى حفظ السلم والأمن الدوليين ، تشكل سببا جذريا للتصاعد المستمر لسباق التسلح وتفضي الى مزيد من انعدام الأمن وانعدام الاستقرار في العلاقات الدولية . فضلا عن ذلك ، فان هذه النظريات ، التي تقوم في التحليل الأخير على الاستعداد لاستخدام الأسلحة النووية ، لا يمكن أن تشكل الأساس لمنع نشوب حرب نووية ، وهي حرب ستؤثر على المشتركين فيها وعلى المحايدين الأبرياء على السواء . ولا يمكن لمجموعة ال ٢١ ان توافق ، سياسيا واخلاقيا ، على أن أمن العالم كله ينبغي جعله متوقفا على حالة العلاقات القائمة فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية ، وهي ترى انه ليس لهذا القول ما يبرره .

وفي الاضطلاع بمهمة تحقيق هدف نزع السلاح النووي ، تتحمل الدول الحائزة للأسلحة النووية مسؤولية خاصة . وتمشيا مع احترام الاهتمامات الامنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، وامتناعا عن أي عمل يفضي الى تكثيف سباق التسلح النووي ، يجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تقبل الالتزام باتخاذ خطوات ايجابية وعملية في اتجاه اعتماد وتنفيذ تدابير ملموسة من أجل نزع السلاح النووي .

ان ادراك أنه لا يمكن كسب الحرب النووية وانه يجب عدم خوضها يمثل خطوة هامة الى الامام ، يجب ترجمتها الى خطوات عملية . وتبين الفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية المبادئ التوجيهية لمؤتمر نزع السلاح لتوفير عملية فعالة وتكاملية في الاطار المتعدد الأطراف . وما زالت مجموعة ال ٢١ ملتزمة التزاما راسخا بتنفيذ هذه الفقرة ، وأن انشاء لجنة مخصصة انما يوفر أفضل وسيلة لبلوغ هذا الهدف .

الرئيس : أشكر ممثل الهند على بيانه . هل يود أي عضو آخر ان يدلي بكلمة ؟

أود الآن ان انتقل الى موضوع آخر . لقد عمدت الامانة اليوم ، بناء على طلبي ، ورقصة غير رسمية تتضمن جدولا زمنيا لجلسات المؤتمر وهيئاته الفرعية خلال الاسبوع المقبل . وفي هذا الخصوص ، أود أن اشير الى أن قصر الأمم سيكون مغلقا يوم الجمعة ١ نيسان / ابريل ويوم الاثنين ٤ نيسان / ابريل ، ولذلك لن يجري توفير اية خدمات مؤتمرات . وتبعاً لذلك ، لن تعقد جلسات للمؤتمر خلال هذين اليومين . وقد أعد الجدول الزمني ، كالمعتاد ، بالتشاور مع رؤساء اللجان المختصة . واذا لم يوجد اعتراض ، فسأعتبر ان المؤتمر يعتمد هذا الجدول الزمني .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس : ليست هناك أية أعمال اخرى لهذا اليوم ، واعتزم الآن أن أرفع الجلسة

العامة . ستعقد الجلسة العامة القادمة لمؤتمر نزع السلاح يوم الثلاثاء ٢٩ آذار / مارس ، الساعة ١٠/٠٠ .

رفعت الجلسة العامة الساعة ١١/٥٠